إعداد وتأهيل الموارد البشرية والتنمية في إقليم طرابلس

د. علي الهادي الحوات
كلية الآداب / جامعة الفاتح

يمثل إقليم طرابلس أحد الأقاليم الرئيسية في ليبيا ويعتبر منطقة جغرافية واقتصادية واجتماعية مليئة بالإمكانات والثروات الطبيعية والثقافية، وهذه الثروات والموارد يمكن استغلالها وتوظيفها لزيادة معدلات التنمية في المنطقة، ويسهم في التنمية الشاملة في ليبيا، ويمكن توظيفها أيضاً لخلق فرص عمل لسكان الإقليم خاصة الشباب منهم، ولكل من هو في سن العمل والنشاط الاقتصادي. إن هذه الإمكانات المختلفة تتطلب إعداد وتأهيل الموارد البشرية لاكتشافها واستثمارها والاستفادة منها فردياً واجتماعياً وهنا فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة هي أن إقليم طرابلس مليء بالثروات الطبيعية والاجتماعية والثقافية، ولكن توظيف واستغلال هذه الثروات يتطلب إعداد الموارد البشرية إعداداً علمياً وفنياً مختلفاً عن الماضي، وبمعنى آخر فإن النمو والتطور الذي تشهده الجماهيرية بكل مناطقها وحركة الاقتصاد العالمي اليوم، كل ذلك يتطلب إعداد وتوجيه الموارد البشرية طبقاً لسياسات واستراتيجيات علمية وتربوية تعد الإنسان للعيش في العالم المعاصر وتؤهله في ذات الوقت للحصول على مصدر رزق دائم في حركة الاقتصاد العالمي التي تقوم على التنافس والكفاءة والتقنية والعلم والمعرفة، ولغرض التحليل في هذه الورقة ستحلل الموارد الطبيعية، وتحلل الموارد البشرية لإقليم طرابلس، ويتم البحث بعد ذلك عن التوازن واكتشاف عدم التوازن أو الهوة بين الثروات الطبيعية وتنوعها، وضعف كفاءة الموارد البشرية لاستغلال وتوظيف هذه الثروات الطبيعية، وبناء على نتائج هذا التحليل ستطرح هذه الورقة بعض المقترحات والتوصيات لإعداد وتأهيل الموارد البشرية لتكون مؤهلة لاستغلال الموارد المختلفة الكامنة في محيط إقليم طرابلس، وتحقيق معدل أعلى من التنمية للمنطقة، وهذه المعدلات الإنمائية ولا شك ستنعكس على الجماهيرية بأسرها وترفع معدلات التنمية الاجتماعية

والاقتصادية فيها بشكل عام، وتخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تفتح المزيد من فرص العمل، والمزيد من التفاعل والتواصل الحضاري بين مختلف أقاليم ليبيا الجغرافية.

إقليم طرابلس : تعدد وتنوع الموارد الطبيعية

يضم إقليم طرابلس شأنه شأن جميع أقاليم ليبيا موارد طبيعية وثقافية متعددة ومتنوعة، ويرجع هذا إلى الوضع الجغرافي للإقليم كأرض حباها الله "I " بكل الخيرات، بما في ذلك النفط الذي يحرك العالم، ويحرك الأمم والشعوب، ويحرك أعظم وأقوى إمبراطوريات العالم. وعلى أية حال فإن الموقع الجغرافي لإقليم طرابلس يعتبر مهماً من جميع الوجوه الاقتصادية والحضارية والاستراتيجية، وهذا الموقع بهوائه النظيف وشمسه الساطعة يمكن أن يكون مصدر استثمار هائل وثروة يمكن توظيفها لتوليد المزيد من الثروة، فإقليم طرابلس يقع في شمال الجماهيرية وعلى البحر المتوسط، فهو إذن يربط ليبيا كلها بحضارة الصحراء الكبرى التي هي مفتاح القارة الإفريقية بأسرها فليبيا هي مفتاح إفريقيا وهي الطريق إلى خيراتها وثرواتها، فاتصال البحر المتوسط وشعوبه وحضاراته بقارة إفريقيا كان ولا يزال دائماً عن طريق ليبيا، فإقليم طرابلس وسرت وبنغازي وسبها وغدامس هي دائماً وعبر التاريخ محطات ليبية حضارية واقتصادية واجتماعية وثقافية تجمع بين ميزتين ؛ الموقع على البحر المتوسط والقرب من أوروبا والموقع في شمال إفريقيا، والقرب من كل إفريقيا خاصة وسطها وغربها على المحيط الأطلسي، فكأن شمال ليبيا بإمكانه أن يربط شمال ووسط وغرب إفريقيا كلها بالحضارة الغربية التي تبدأ على ضفاف شمال البحر المتوسط وهذا الموقع في نظري هو منجم من ذهب يجب اكتشافه من جديد والاستفادة منه بما يخدم التنمية في ليبيا وإفريقيا كلها والعرب والحضارة الإنسانية.

لقد كان أجدادنا الليبيون في الماضي أذكياء وعباقرة حين استطاعوا أن يشكلوا أساطيل تجارية بين البحر المتوسط وقارة أفريقيا، بل والمشرق العربي والمغرب العربي، وقوام كل ذلك الإرادة والجمل، فاليوم يمكن أن نربط الماضي بالحاضر، ونعيد شبكة المواصلات والاتصالات مع أفريقيا والمشرق العربي والمغرب العربي لصالح الجميع، ولكن بدلاً من الجمل والجمال تكون هناك شركات ليبية أفريقية، وشركات ليبية عربية وشركات ليبية أوروبية وطائرات وعابرات صحراء تنقل السلع والبضائع في هذا الفضاء العربي الأفريقي، ولعل

الخطوط الأفريقية الجديدة اليوم هي استئناف التواصل التاريخي بين ليبيا ومحيطها الأفريقي والعربي، ومحيطها الأوروبي المتوسطي، إننا نعتقد أن الفضاء العربي الأفريقي، هو أحد المشاهد الإنمائية المهمة التي يمكن أن تدفع الاستثمار واكتشاف الموارد المختلفة في ليبيا وغيرها من بلدان أفريقيا إلى الأمام، وليبيا بحكم دورها الحضاري في هذا الفضاء يجب أن تلعب الدور المهم في تطوير هذا المفهوم وترجمته إلى مشروعات إنمائية تعود بالخير والنمو على جميع سكان هذا الفضاء، وعلى أية حال عندما نستعرض الموارد الطبيعية والثقافية لإقليم طرابلس يمكن الإشارة إلى ما يلي:-

1 - سلسلة الجبل الغربي والمدن والقرى الواقعة فيه، فهذه يمكن أن تطور لتصبح قرى ومدناً للسياحة الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب تكوين خدمات فندقية عصرية تدار من قِبل مختصين في شكل شركات أو تشاركيات سياحية، هذا بالإضافة إلى ما تضمه هذه السلسلة الجبلية من خامات وثروات يكتشفها ويعرفها أهل العلم الطبيعي والمختصون فيه، ولعل صناعة الفخار في منطقة غريان مثال على ذلك، فيمكن أن تطور هذه الصناعة لتصدر إلى الأسواق العالمية وتشغل أيدي عاملة وتوفر فرص عمل للسكان. إضافة إلى أن جبل غريان في حد ذاته يمكن أن يكون مركزاً لكثير من الفنادق السياحية والمصحات الطبية ومزاولة رياضة تسلق الجبال

2 - يضم إقليم طرابلس العديد من الغابات والوديان الجميلة مثل غابة النصر بطرابلس، وغابات المرقب بمدينة الخمس، وغابات غريان، وجندوبة، وهذه تشكل ثروات طبيعية يمكن استغلالها اقتصادياً واجتماعياً باعتبارها مجالات للاستثمار والسياحة وصناعة العسل ومشروعات أخرى، وأيضاً أماكن للترفيه الاجتماعي للفرد والأسرة، وهذا يتطلب استثمارها ببناء فنادق ومجمعات سياحية ومطاعم واستراحات في هذه الغابات، وعلى أن تدار هذه الاستثمارات بعقلية سياحية حديثة واقتصادية علمية، وتتوفر فيها كافة شروط النظافة والصحة العامة والراحة والهدوء.

3 - مياه النهر الصناعي العظيم، فلقد وصلت مياه النهر الصناعي العظيم لكثير من مدن إقليم طرابلس، وكذلك مدن إقليم بنغازي في شرق ليبيا، وفي مرحلة أخرى ستربط مناطق إقليم طرابلس من ناحية الجنوب الغربي بخط وخزان الحساونة وفي اعتقادي يمكن أن تقام حركة عمران بشري نشطة واقتصادية تعتمد على الزراعة على طول خط النهر الصناعي العظيم الذي يربط بين إقليم طرابلس وخزان الحساونة في الجنوب الغربي من ليبيا، وهذا يتطلب دراسات علمية

لإمكانية قيام حركة عمران بشري على طول خط النهر الصناعي العظيم أساسها الزراعة، وبنفس الطريقة حسب تفكيري ومعلوماتي البسيطة في هذا الموضوع يمكن أن يقام خط عمران بشري آخر على طول مجرى النهر الصناعي العظيم الذي يربط خزان الكفرة بمنطقة الوسط في سرت ومصراتة وبنغازي، وهنا يمكن تشجيع الشباب على استصلاح أراضٍ زراعية على طول هذا الخط المائي وإقامة مدن وقرى زراعية وسياحية تستقطب السكان وخاصة الشباب لتخفيض الكثافة السكانية العالية في مدينتي طرابلس وبنغازي. وقد نجحت مصر في مثل هذه المشروعات بقيامها باستصلاح أراضٍ زراعية في الجنوب المصري، وإقامة حياة ريفية وقروية قوامها السكان الشباب المهاجرين من القاهرة والمدن المصرية الأخرى إلى المشروعات الزراعية في الجنوب المصري، فيمكن الاستفادة من هذه التجربة المصرية، وبناء نموذج للاستقرار والتواطن العمراني على طول خط النهر الصناعي العظيم، وطبعاً مع تكييف هذه التجربة للخصوصية الاجتماعية والاقتصادية الليبية.

4 - ومن الموارد المهمة في إقليم طرابلس الثروات الثقافية والاجتماعية والمتاحف والمباني القديمة، والحياة الاجتماعية الغنية بكثير من العادات والتقاليد الليبية، التي فيما أعتقد يمكن أن تكون أساساً لصناعة تقليدية مزدهرة مثل الموجودة في تونس والمغرب ومصر والأردن، وهذه الصناعة التقليدية تنشط السياحة في الداخل وتجذب السواح من الخارج، بل يمكن أن تقام على هذه الثروات الثقافية صناعة تقليدية مزدهرة تصدر إنتاجها إلى الخارج ويمكن أن تقام المهرجانات الثقافية والفنية والأدبية التي تشكل حركة ثقافية واقتصادية في آن واحد لسكان المنطقة وكل الليبيين، وهنا يمكن إقامة المهرجانات الفنية والمسارح والعروض الثقافية والفنية والاجتماعية التي تحرك الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة وتفتح فرص عمل جديدة، وتحرك العقول والأذهان للمزيد من الإبداع والابتكار والعمل، وفي تجربة تونس والأردن والمغرب ومصر وأخيراً تجربة دول الخليج العربي، وكذلك تجارب أسبانيا وإيطاليا وفرنسا واليونان وتركيا، خير مثال على توظيف التراث الثقافي لتنشيط الحياة الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل لكثير من المهن والمهارات اليدوية والعقلية والاجتماعية، ومن الأمثلة الناجحة أيضاً مدينة الفلاح السياحية في ضواحي مراكش بالمغرب حيث وُظف التراث الثقافي والتاريخي لحركة اقتصادية نشطة في هذه المدينة، ففي هذه المدينة السياحية تُقام حفلات تراثية وعروض فنية، وعروض لكثير من العادات والتقاليد التي تجلب السواح من كل أنحاء العالم، وبذلك فهذه المدينة تشكل استثماراً اقتصادياً يشغل الكثير من الأيدي العاملة

والعقول المدبرة، وتجلب دخلاً كبير للاقتصاد، ويرفع هذا الاستثمار مستوى الحياة ويحولها من حياة ريفية بسيطة ساكنة إلى حياة عصرية نشطة في قلب الصحراء، وهذا ما حدث في هذه المدينة الصحراوية في جنوب المغرب. ومن المناطق الليبية التي يمكن أن تطبق فيها التجربة بشكل أو آخر جميع مدن وقرى الجنوب الليبي، وكثير من مناطق الشمال الليبي مثل؛ طبرق والبيضاء وشحات وتاورغاء وزوارة.

5 ـ تعتبر المنطقة الواقعة على البحر المتوسط، من أفضل وأهم المناطق للاستثمار، فيمكن إقامة استثمارات في المياه نفسها بتأسيس تشاركيات لصيد السمك لتصديره، وتشاركيات للسياحة البحرية والنقل البحري بين المدن الليبية الواقعة على شاطئ البحر، وإقامة الفنادق والمرافق المختلفة على شاطئ البحر المتوسط، وإقامة ما يُعرف بالسياحة العلمية والثقافية، وهي إقامة فنادق ومؤسسات على البحر المتوسط يمكن تأجيرها للمؤسسات العالمية لإقامة المؤتمرات العلمية والثقافية والسياسية، والدورات العلمية، والمعارض التجارية، والصناعية. وهذا في نظري لن يتحقق إلا بتدريب وتأهيل كفاءات وقدرات بشرية قادرة على تسيير هذه المرافق وتشغيلها وتوظيفها كمشروعات استثمارية اقتصادية أولاً، ثم الاستفادة منها كمشروعات علمية وتعليمية ثانياً، وهذا التدريب والتأهيل يتطلب مناهج تربوية وتعليمية عصرية، ويتطلب اعداداً ثقافياً واجتماعياً للطلاب يهتم بتنمية المهارات الثقافية واللغوية ومهارات العمل الجماعي والتفكير المنظم وتنمية روح التعاون مع الآخرين لتنفيذ واجب أداء خدمة معينة.

إقليم طرابلس : تعدد وتنوع الموارد الثقافية

يمثل إقليم طرابلس مورداً بشرياً كبيراً للجماهيرية، وهذه الموارد البشرية على درجة عالية من التعليم والمهارة والنشاط والحيوية، وتمثل ما لا يقل عن 40 % من سكان ليبيا، وخلال تنفيذ خطط التنمية السابقة فقد أسهمت هذه الموارد البشرية في العمل والإنتاج ونمو وتطور ليبيا، ولكن رغم ذلك فإن هذه الموارد البشرية حسب اعتقادي تحب العمل في الإدارة فقط، والخدمات وتخشى وتتفادى العمل في المشروعات الإنتاجية، والمشروعات الاستثمارية التي تتطلب مخاطرة برأس المال أو قليلة العوائد المالية أو تتطلب مغامرة وتعباً ومشقة ومخاطرة، وفي الجملة فإن الموارد البشرية في إقليم طرابلس بل وفي كل أنحاء ليبيا تتصف حسب الكثير من الدراسات العلمية بما يلي:-

1 ـ ميل الناس للعمل في الإدارة وفي أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام لقناعة الناس بأن الوظيفة في الدولة مضمونة المرتب والدخل وترتب عن ذلك تضخم أجهزة الدولة الإدارية بالموظفين الذين هم في الواقع في شبه بطالة،

هذا مع ملاحظة أنه في السنوات الأخيرة بدأ هذا الاتجاه يتغير لصالح العمل في القطاع الحر والأعمال الحرة، وهذا اتجاه جيد خلق حركة اقتصادية ووفر كثير من فرص العمل، وأكد مفهوم حديث وهو الاعتماد على النفس والإبداع لخلق فرص عمل جديدة، وفي اعتقادي يجب المزيد من التخطيط والعمل في هذا الاتجاه، وإنشاء مركز بحوث ودراسات لدراسته وتطويره ومساندته لإيجاد حلول للعقبات التي تحول بينه وبين الإنتاجية وخاصة الأبعاد البيروقراطية ونقص التمويل والخبرة الفنية.

2 - توسع حجم القوى العاملة، وخاصة القوى العاملة ذات المؤهلات العادية مثل حاملي الشهادات الجامعية في العلوم الإنسانية والآداب، بل وينطبق الأمر على ميادين أخرى مثل الطب والهندسة، هذا مع ملاحظة أن سوق العمل لا تزال مفتوحة للتخصصات الفنية الدقيقة المتقدمة مثل الإلكترونات والطب التخصصي وكل الأعمال الفنية والمهنية الدقيقة، كما أن قطاع الإنشاء والتشييد والبناء لا يزال مفتوحاً للقوى العاملة الليبية، بل إنه يكاد يكون مشغولاً بغير الليبيين بالكامل، وهذا يعود إلى عدم ميل الليبيين للعمل في هذه القطاعات لأسباب غالباً اجتماعية وثقافية، فالليبي يرى العمل في البناء والتشييد أمراً غير مقبول له ولأسرته، لذلك لابد من تغيير اتجاهات هؤلاء الناس خاصة الشباب منهم وتشجيعهم على خوض هذا المجال، ومجالات استثمارية أخرى خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة والخدمات الفنية وإبعادهم عن روح الإتكالية والأعمال الهامشية والسمسرة التي لا تفيدهم كأفراد، ولا تعود على الاقتصاد الوطني بفوائد كثيرة .

3 - مشاركة المرأة الليبية بشكل واضح في النشاط الاقتصادي، فلقد ارتفعت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل من 5 % في عام 1975 إلى ما يزيد عن 20 % في الوقت الحاضر، ومعنى ذلك أن هناك نسبة كبيرة من النساء دخلن إلى سوق العمل، وهناك نسب أخرى ستدخل إلى سوق العمل في المستقبل، الأمر الذي يتطلب التفكير في استثمارات ومشروعات اقتصادية جديدة ومتنوعة تفتح فرص عمل ليس للنساء فقط بل للرجال أيضاً، وتعد استراتيجية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل لمساعدة المرأة والناس عموماً لتحسين مستوى معيشتهم وإسهامهم في التنمية وانتماءهم لمجتمعهم الوطني.

4 - تشبع بعض النشاطات الاقتصادية وخاصة في قطاع الإدارة العامة والخدمات غير الفنية، وبحيث لم تعد هذه النشاطات في حاجة إلى قوى عاملة

جديدة مثل أعمال الإدارة العامة والمحفوظات والأرشيف، وبعض ميادين التعليم الأساسي والثانوي، وهذا الوضع يتطلب ولا شك التفكير في فرص ومشروعات استثمارية جديدة يمكن أن توظف جزءاً من الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من الشباب .

5 - حاجة بعض النشاطات إلى قوى عاملة متخصصة في مجالات فنية دقيقة، وذلك مثل التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الصناعي التكنولوجي والصناعات الثقيلة والصناعات الاستراتيجية وأعمال البناء والتشييد والصناعة المتقدمة، وكذلك بعض الأعمال الحرفية الأخرى مثل العمل في الفنادق والمطاعم والسياحة والتجارة الدولية والمعلمين الفنيين وأساتذة الجامعات .

6 - للموارد البشرية ليس في إقليم طرابلس، بل في كل ليبيا تقريباً خصائص نفسية واجتماعية بعضها موروث، وبعضها الآخر تكون من مجتمع الرخاء الذي تكون في ليبيا طوال السنوات الماضية، وكذلك نتيجة لطبيعة الدولة الريعية والضامنة لكل شيء تقريباً، فهذه الخصائص النفسية والاجتماعية التي نمت وتكونت بسبب المعطيات السابقة جعلت الإنسان الليبي لا يميل للعمل الشاق ولا يحب التعب وبذل الجهد ولا يتصف بالصبر، فهو يريد كل شيء جاهزاً وبسرعة لا تسمح بأي انتظار، وهذه الصفات النفسية في الشخصية لا تساعد بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية على الاستثمار والادخار واكتشاف المجهول وتجربة الجديد، والصبر للحصول على النتائج والعوائد، فاكتشاف وتوظيف الموارد الطبيعية وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية يحتاج إلى أفراد وقوى عاملة مؤهلة ومدربة علمياً، وتتصف بحب الجديد واكتشاف المجهول، والتجربة والخطأ، والفشل والنجاح .

تأهيل الموارد البشرية لاستثمار الموارد الطبيعية والثقافية

نحن إذن أمام معادلة صعبة جداً فمن ناحية أمامنا موارد طبيعية وموارد اجتماعية وثقافية في إقليم طرابلس وكل الجماهيرية الليبية لابد من استغلالها وتوظيفها لصالح الجميع، وأمامنا في ذات الوقت موارد بشرية على درجة لا بأس بها من التأهيل ولكنها ما تزال في حاجة إلى تأهيل وتطوير وبناء قدرات ومهارات، حتى يمكن أن تستغل الموارد وتكتشفها وتحولها إلى مشروعات استثمارية وحركة اقتصادية نشطة تعود بالتنمية التي يستفيد منها الجميع، وتدفع بالاقتصاد الوطني إلى معدلات أفضل من النمو والازدهار. انطلاقاً من هذه المبررات لابد من التفكير جيداً في هذه المعادلة (تأهيل الناس للاستفادة من خيرات بلدهم واستثمارها)، لعدة اعتبارات آنية ومستقبلية ومن أهمها ما يلي :

1 - إن أي مجتمع مهما كان صغيراً أو كبيراً عليه أن يفكر جدياً وبشكل جماعي في معيشته وحياة أبنائه، ومن هنا فعلى الليبيين في كل منطقة وقرية أن يفكروا في استغلال مواردهم الطبيعية وتوظيف عقولهم وقدراتهم لإيجاد سبل الحياة والعيش، وإذا لم يضعوا هذا نصب أعينهم، فإنهم سيواجهون مشاكل وتعقيدات أولها الفقر والجوع وآخرها الفناء، فالنفط ثروة غير متجددة وعوائد النفط سوف لن تغطي الاحتياجات المتزايدة لأبناء المجتمع الليبي. وهذا قد يحدث في المستقبل في جميع البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط كما هو الحال في المنطقة العربية.

2 - طبيعة القرن الحادي والعشرين بما يحمله من تغيرات اجتماعية واقتصادية، وبما يوحي به من تغيرات مستقبلية، وبما يتطلع إليه من تطور وارتقاء، فالمجتمع القادم في أي مكان في العالم، هو " مجتمع المعرفة " ومن لا يملك المعرفة لا يملك أي شيء، إنه مجتمع رأس المال العقلي، وليس رأس المال المادي كما كان الأمر في الماضي.

3 - التأكيد على تطوير البنية التحتية المتطورة كأداة أساسية لمواجهة متطلبات الحياة المعاصرة هو طلب متنام، وسيبقى كذلك لعدة قرون قادمة .

4 - إن مواجهة كافة التحديات والتهيؤ للقيام بالدور الذي ينبغي أن يؤديه إقليم طرابلس في التنمية الوطنية الليبية في مستهل القرن الحادي والعشرين يتطلب توظيف كافة الإمكانيات الحالية المادية والبشرية التوظيف الأمثل لإحراز التقدم وضمان مورد رزق للجميع .

5 - إن معالجة إشكالية توافق الدور المناط بإقليم طرابلس والتغيرات المتوقعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تتطلب رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات لاستغلال وتوظيف الإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في الإقليم وغيره من الأقاليم الليبية، والتخطيط العلمي هو السبيل الأمثل لبلورة هذه المكونات وتأسيس النمو الاقتصادي والاجتماعي لبناء مجتمع المستقبل، والتنمية المستقبلية في ليبيا.[1]

[1] مجلس التخطيط بشعبية طرابلس بليبيا (2002) ، مقترح الإطار العام لمشروع خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لشعبية طرابلس (2002 - 2006) ، تقرير فني غير منشور ، ص ص (2 - 3) .

ملامح إستراتيجية لتطوير الموارد البشرية.

إن المعادلة الصعبة التي تواجهنا هي توجيه الموارد البشرية في إقليم طرابلس لإعادة اكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها وتحويلها إلى نشاط اقتصادي واجتماعي يعود بالخير والرفاهية على الجميع وهذا يتطلب ولا شك في نظري إعادة توجيه بل وإعادة تكوين الموارد البشرية وخاصة الشباب منهم بمعارف وعلوم متخصصة، وبمهارات وخصائص نفسية واجتماعية جديدة تواكب روح العصر، وتؤهلهم لحياة القرن الحادي والعشرين وهي حياة كما نعرف جميعاً مبنية على العلم والمعرفة والمرونة العقلية، والتحرر من كثير من الخرافات والعادات الاجتماعية التي هي معيقة للتنمية ومن محفوظات متاحف التاريخ الماضي. وفي الجملة فإن هذه المعادلة وهي التنسيق بين الإنسان والاستفادة من موارد محيطه تتطلب رسم استراتيجية عامة ووطنية، ومنها تشتق استراتيجية وخطة عمل خاصة بإقليم طرابلس وتتوافق مع خصائصه الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أية حال فإن هذه الاستراتيجية التي نعتقد بأنها ستساعد على تأهيل الموارد البشرية لاكتشاف ثروات محيطها يجب أن تنطلق من إعطاء أهمية خاصة لتنمية القطاعات الإنتاجية المولدة للثروات ويجب أن تؤكد على تنمية الزراعة والصناعة وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحول الناس من عقلية الأعمال الهامشية إلى الأعمال الإنتاجية، والخدمية الفنية التي تساعد على نمو الحياة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي[2].وبناء على هذا المنطلق الأساسي فإن هذه الاستراتيجية التي نعتقد أنها ستساعد الموارد البشرية على استغلال موارد محيطها الطبيعي والاجتماعي يجب أن تنطلق من الاعتبارات التالية :

1 ـ تحسين نوعية التعليم والتدريب بما في ذلك الاهتمام بالتعليم المهني المرتبط بالصناعة والتقدم التكنولوجي، أي التأكيد على نوعية التعليم وارتباطه بروح العصر.

2 ـ تأهيل وتطوير عقليات جديدة وسلوكيات مختلفة عن النماذج التقليدية. إن العقليات الجديدة المرغوبة للعمل واستثمار الموارد المتاحة في منطقة طرابلس بل وفي كل ليبيا تتطلب خصائص نفسية من أهمها ما يلي :

أ ـ التفكير العلمي وما يصاحب ذلك من دقة في التفكير والتحليل .
ب ـ الإبداع والخيال وتجاوز مشكلات الواقع .

---

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي (2002) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ، خلق الفرص للأجيال القادمة ، عمّان : المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، ص (98) .

ج ـ القدرة على العمل والتعاون مع الآخرين .

د ـ روح الفريق والعمل في إطار الجماعة، والقدرة على تقسيم العمل وإنجازه بشكل مرتبط ببعضه بعضاً (نسق متكامل من العمل).

هـ ـ القدرة على تحمل الصعاب والمشاق من أجل المستقبل المزدهر (الطموح) .

و ـ روح المغامرة الإيجابية البناءة وروح الاكتشاف.

3 ـ التوعية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما يؤكد على الاتجاهات التالية:ـ

أ ـ تشجيع الادخار الفردي والجماعي .

ب ـ تأكيد قيم العمل والإنتاج والميل نحو الأفضل والجيد في المواصفات الإنتاجية والخدمية، أي حب إنجاز العمل بشكل جيد وممتاز وليس فقط إنجاز العمل بأي شكل كان.

ج ـ الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي لا تكلف أموالاً طائلة، والتي يمكن أن توظف أعداداً من الناس في شكل شركاء أو في شكل تشاركيات صغيرة، أو في شكل عمل فردي حر.

د ـ تنمية ثقافة العمل والاستثمار والاهتمام بالإنتاج والابتكار بدلاً من المضاربات والسمسرة والأعمال الهامشية غير المنتجة.

4 ـ تشكيل فرق أو لجان استشارية للمشروعات الاستثمارية تدرس الصعوبات وتقترح الحلول، وترسم سياسات التطوير.

5 ـ استحداث مؤسسات للتأهيل والتدريب المهني في نطاق المحلة أو المنطقة مثل تعليم مهنة أو حرفة، ويمكن أن تستحدث هذه المؤسسات التدريبية بالجهود الأهلية التعاونية للحي أو المنطقة.

6 ـ إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وقوانين العمل بحيث تسهل وتهيئ الظروف أمام المواطنين لفتح أو إنشاء مؤسسات اقتصادية فردية أو تشاركية صغيرة الحجم بما في ذلك استحداث الصناعات المتوسطة والصغرى.

7 ـ تخفيف الرسوم والضرائب على الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف أو إلغاء الرسوم الجمركية على المعدات والأدوات التي تستورد من الخارج لإقامة وتسيير هذه المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك

مثل مشروعات الصناعات الجلدية والأحذية والبلاستيك وصناعة مواد التنظيف، وصناعة حفظ المواد الغذائية والصناعات الثقافية.[3]

إن هذه الاستراتيجية التي نعتقد أنها ستربط بين الإنسان وموارد محيطه واستغلالها وتوظيفها لصالحه وصالح غيره من أبناء وطنه تتطلب تشريعات ولوائح تنظيمية تعمل على تحقيق التوافق بين الواقع والطموح والمتطلبات والإمكانيات وفق أسس ومعايير وضوابط تضمن الرقي وتحفز على الإبداع وتحفظ الحقوق والقيم النبيلة، وعلى أن تواكب هذه العملية تربية مستمرة لجميع فئات السكان لنقلهم وتحويلهم من ثقافة الاتكالية والاعتماد على الدولة في كل شيء إلى ثقافة عصرية تشجع على الاعتماد على الذات والثقة بالنفس وحب العمل وبذل الجهد، وبناء القدرة لمواكبة تحولات العصر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

و في الجملة إن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تحليل وتقييم الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المرغوبة لاكتشاف موارد المحيط واستثمارها ومعالجة الاتجاهات السلبية والتحديات التي تواجه العمل والتنفيذ .

و في الختام ؛ إن العمل المبدع والخلاق أمر ضروري ليس لاكتشاف موارد المحيط واستثمارها وإنما يعتبر ذلك أيضاً أساس التنمية والنمو وتحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس في منطقة طرابلس فقط ولكن في جميع أنحاء الجماهيرية الليبية.[4]

خلاصة وملاحظات ختامية

حاولت هذه الورقة أن تدرس العلاقة بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية في منطقة طرابلس، ويشير سياق التحليل في هذه الورقة إلى أنَّ هناك فجوة أو هوة بين القدرات البشرية والموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة، ولخلق المزيد من الاندماج بين الإنسان ومحيطه، وتشجيعه على اكتشاف واستثمار مصادر هذا المحيط تؤكد الورقة بأن إقليم طرابلس مثل سائر أقاليم ليبيا مليء بكل الثروات والخيرات، ولكن الإفادة من هذه الثروات تتطلب استراتيجية تعمل على

---

[3] د . علي الحوات و د . الجيلاني جبريل (2002) ، مشروعات الشباب و الصناعات الصغرى ، أدوات لإدماج الشباب في التنمية : تجربة الجماهيرية الليبية ، دراسة قُدمت إلى ندوة قومية حول مشروعات الشباب و الصناعات الصغرى ، القاهرة 21 - 42 ديسمبر (2002) ، عُقدت الندوة بإشراف منظمة العمل العربية.

[4] د . علي الحوات (2002) ، منطلقات و توجهات التنمية و التحول بشعبية طرابلس ، ورقة عمل في إطار مشروع دراسة بعنوان " دليل التنمية بشعبية طرابلس ، ينفذها مجلس التخطيط بشعبية طرابلس (تقرير فني غير منشور) .

زيادة تأهيل الإنسان علمياً وتربوياً واجتماعياً وثقافياً، وتحويله من إنسان يعتمد على الدولة في كل شيء إلى إنسان يعتمد على نفسه ويثق في قدراته ويتصف بدرجة عالية من الإبداع والابتكار، وعلى أية حال فإن من أهم نماذج استثمار الموارد الطبيعية في منطقة طرابلس ما يلي:-

1 - السياحة الداخلية والخارجية وما يرتبط بها من خدمات المواصلات والنقل والفنادق بطرق عصرية وعلمية .

2 - سياحة شواطئ البحر والجبال والصحراء والغابات .

3 - استغلال خيرات البحر الأبيض المتوسط سواء الموجودة في مياهه أو على شواطئه .

4 - النقل والمواصلات .

5 - الزراعة واستصلاح الأراضي البور .

6 - إقامة مستودعات مياه الأمطار لاستغلالها في الزراعة والاستهلاك البشري.

7 - النقل والمواصلات .

8 - إقامة النشاطات الاقتصادية القائمة على مياه النهر الصناعي العظيم، خاصة الزراعة واستصلاح الأراضي للزراعة.

9 - الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي والحيواني .

10 - الصناعات التقليدية المرتبطة بتراث وثقافة المجتمع الليبي .

11 - مشروعات اقتصادية مشتركة مع أوروبا وأفريقيا وبلدان الوطن العربي، بل ومع كل بلدان العالم المتطورة للاستفادة من خبراتها ودعمها الفني والتقني.

12 - إقامة الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على المواد الخام الموجودة في المنطقة، أو القائمة على الإنتاج الزراعي والحيواني للمنطقة، أو القائمة على الموارد الطبيعية والاجتماعية الأخرى في المنطقة .

المراجع

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، عمّان : المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .

2 - د. دارم البصام، (1996)، تحليل السياسات القطاعية للموارد البشرية في الجماهيرية، البدائل الإصلاحية والتطوير المؤسسي لتخطيطها على المستوى الوطني، (تقرير فني غير منشور) .

3 - د. عبد السلام الدويبي، (2001)، الأبعاد الاجتماعية والسكانية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي، مؤشرات وتوجهات، دراسة مقدمة إلى اللجنة الشعبية للتخطيط بشعبية طرابلس، (دراسة غير منشورة) .

4 - د. علي الحوات ود. الجيلاني جبريل، (2002)، مشروعات الشباب والصناعات الصغرى، أدوات لإدماج الشباب في التنمية : تجربة الجماهيرية الليبية، ورقة قدمت إلى ندوة قومية حول مشروعات الشباب والصناعات الصغرى، القاهرة، 21 - 24 ديسمبر 2002، عُقدت الندوة بإشراف منظمة العمل العربية.

5 - د. علي الحوات، (2002)، منطلقات وتوجهات التنمية والتحول بشعبية طرابلس، ورقة عمل في إطار مشروع دراسة بعنوان " دليل التنمية بشعبية طرابلس "، نفذها مجلس التخطيط بشعبية طرابلس، (تقرير فني غير منشور) .

6 - مجلس التخطيط بشعبية طرابلس - ليبيا، (2002)، مقترح الإطار العام لمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشعبية طرابلس (2002 - 2006)، (تقرير فني غير منشور) .

7 - Council for Development of Social Sciences Research in Africa "CODESRIA", (2004), Gender, Economic and Entitllement in Africa, Dakar, CODESRIA publishing.

8 - University of New castle upon tyne, (2004), Forum Journal of post graduate Studies in Architecture Planning and landscape, Vol. 6 Issue 1, New Castle upon tyne, U.K publication.